

Distr.: General
12 December 2005
Arabic
Original: English



التقرير السابع والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن بموجب قراره ١٦١٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة نهائية مدتها ستة أشهر تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويقدم هذا التقرير تقييما للحالة في سيراليون في أثناء مغادرة البعثة واستكمالها عما يجري من تحضيرات لإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، بناء على طلب مجلس الأمن في قراره ١٦٢٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - ظلت الحالة السياسية في سيراليون هادئة ومستقرة منذ صدور تقرير المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (S/2005/596). إلا أنه ما زال هناك عدد من العوامل التي تشكل تهديدات محتملة على الأمن والاستقرار السياسي اللذين يتمتع بهما البلد حاليا. ومن هذه العوامل انتشار الفقر المدقع ومشاعر الاستياء، لا سيما في أوساط الشباب العاطلين عن العمل؛ والفساد، الذي ما زال سائدا في القطاع العام؛ وضعف الجهاز القضائي؛ فضلا عن قلة الموارد وغير ذلك من أوجه النقص في القدرة التي تعوق مقدرة الحكومة على تقديم الخدمات للسكان.

٣ - وما زال الجمهور يعلق آمالا كبيرة على ما يُحتمل جنيته من فوائد السلام، إلا أن هناك تصورا عاما عن تدني استجابة الحكومة لاحتياجات السكان. وفي نفس الوقت، ما زالت الحكومة تواجه تحديات كبيرة في وضع استراتيجية فعالة لإطلاع الجمهور على رؤيتها وبرامجها وفي تهيئة بيئة مواتية للمشاركة الفعالة للمجتمع المدني والقطاع الخاص وإقامة تعاون أوثق معهما في مجال تعزيز الحكم الديمقراطي.



٤ - وظهرت علامات تشير إلى احتمال وقوع توترات بينما تستعد الأحزاب السياسية للانتخابات الوطنية التي ستجرى في عام ٢٠٠٧. ويشهد أكبر حزبين في البلد، وهما الحزب الشعبي لسيراليون الحاكم والمؤتمر الشعبي العام، انقسامات حزبية داخلية أسفرت عن ظهور جماعات منشقة. ويقوم فصيل من المؤتمر الشعبي العام بمقاواة قيادة الحزب المنتخبة، بينما شكل أحد الأعضاء البارزين السابقين في الحزب الشعبي لسيراليون، وهو تشارلز مارغاي، حزبه السياسي المعروف بالحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي، بعد فشل المحاولة التي قام بها ليختار مرشحا رئاسيا للحزب لانتخابات عام ٢٠٠٧.

٥ - وعقد الحزب الشعبي لسيراليون والمؤتمر الشعبي العام مؤتمريهما الوطنيين في أيلول/سبتمبر، لاختيار زعيميهما ومرشحيهما الرئاسيين لانتخابات عام ٢٠٠٧. واختار الحزبان نائب الرئيس سولومون بيريو وإرنيسست باي كوروما، زعيمين ومرشحين رئاسيين لهما على التوالي. وأعلن وزير الداخلية السابق، هينغا نورمان، الذي وضع رهن الاحتجاز لدى المحكمة الخاصة لسيراليون، ترشيحه لزعامة الحزب الحاكم، لكنه انسحب بعد ذلك. ويبدو أن السيد نورمان ما زال يملك تأثيرا كبيرا في أوساط الأعضاء السابقين لقوات الدفاع المدني، التي كان يقودها خلال الحرب الأهلية.

٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون دعم الجهود المبذولة لمواجهة التحديات التي حددت أعلاه. وتشارك البعثة في تشجيع الحوار بين الأحزاب فضلا عن المصالحة والتسامح بين الأحزاب السياسية. ولا تزال تشجع الأحزاب كذلك على اتباع نهج مشتركة بين الحزبين لمعالجة المسائل الوطنية في الهيئات التشريعية.

٧ - وتساعد البعثة أيضا حكومة سيراليون في معالجة المسائل التي تتسبب في التوتر داخل المجتمعات المحلية، مثل النزاع على حدود المشيخات. وفي جهد تعاوني، استهلت البعثة، ووزارة الحكم المحلي والتنمية المجتمعية، والسلطات الحكومية المحلية وفئات المجتمع المدني، مبادرة متواصلة للوساطة تهدف إلى تسوية النزاعات المعلقة على المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات.

٨ - وتشمل الجهود الرامية إلى تعزيز لجنة مكافحة الفساد إضافة موظفين دوليين إلى البعثة. وإلى يومنا هذا، قامت البعثة بالتحقيق في تهم بالفساد وجهت إلى ستة من أعضاء مجلس الوزراء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عين الرئيس أحمد تيجان كبا رئيسا جديدا للجنة مكافحة الفساد عقب حدوث مشاكل في العلاقات بين رئيس اللجنة السابق وعدة هيئات عامة، من بينها السلطة التشريعية، وهو ما عرقل عمل اللجنة. ومن المؤمل أن يعزز تغيير القيادة فعالية اللجنة. غير أن اللجنة تعاني أيضا من نقص شديد في الموارد.

٩ - وفيما يتعلق بسبل الوصول إلى العدالة، ساعدت البعثة، كما هو مبين في الفرع العاشر أدناه، الجهود المبذولة لتخفيف ضغط القضايا المتأخرة المتراكمة في المحاكمات، وقدمت الدعم في مجال تدريب موظفي المحاكم وبناء قدراتهم، فضلا عن إصلاح السجون. لكن ما زال يتعين بذل المزيد من الجهود لمجابهة التحديات في هذه الميادين.

١٠ - وتتواصل الأعمال التحضيرية التنظيمية لإجراء انتخابات عام ٢٠٠٧، بما في ذلك إعادة هيكلة اللجنة الانتخابية الوطنية وتحديد الدوائر الانتخابية. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، وافق البرلمان على تشكيل لجنة الأحزاب السياسية، التي أنشئت بموجب قانون تسجيل الأحزاب السياسية لعام ٢٠٠٢. وكان كل من الدعم الحكومي والدولي للعملية الانتخابية أمرا مشجعا. وقد رصدت الحكومة ما يزيد عن ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لهذه العملية، بينما أنشأ الشركاء الدوليون صندوق مساهمات لجمع المبلغ المتبقي وقدره ١٨,٤ مليون دولار، اللازم لإنجاز المهام الانتخابية الأساسية، بما في ذلك تسجيل الناخبين.

ثالثا - الحالة الأمنية

١١ - ظلت الحالة الأمنية العامة مستقرة في البلد خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وواصلت الأجهزة الأمنية الوطنية الاضطلاع بمهامها على نحو مرض منذ أن نقلت البعثة المسائل الأمنية الأساسية إليها في العام الماضي. وقامت شرطة سيراليون، بوجه خاص، بتوطيد قدرتها تدريجيا على احتواء التهديدات الداخلية للأمن ومعالجتها بفعالية، بأداء مهامها دون مساعدة مباشرة من قوات البعثة. وتعد المؤشرات القصيرة الأجل فيما يتعلق بالأمن الداخلي إيجابية في ضوء ضآلة احتمال العودة إلى الصراعات المدنية، بينما يُتوقع أن تظل الأنشطة الإجرامية في مستوى يمكن السيطرة عليه.

١٢ - ووقعت ثلاث حوادث أمنية خطيرة، كانت بمثابة اختبار لقدرة قطاع الأمن في سيراليون خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفر قتل اثنين من عمال النقل بالدراجات النارية عن أحداث شغب عنيفة في كينياما. ومعظم عمال النقل بالدراجات النارية هم من المحاربين السابقين. وفرضت شرطة سيراليون حظرا على التجول حتى اليوم التالي، واستطاعت السيطرة على الحالة بدون مساعدة البعثة. ووقعت أحداث شغب مماثلة في كويديو عندما قتل عامل آخر من عمال النقل بالدراجات النارية في حادثة مرور وقعت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ومثلما حدث في حالة كينياما، استطاعت شرطة سيراليون استعادة سيادة القانون والنظام في المدينة.

١٣ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مؤيدو تشارلز مارغاي، زعيم الحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي، بإثارة الفوضى في حفلة نظمت للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية والخمسين لإحدى الكليات في بو، حيث كان ضيف الشرف هو نائب الرئيس سولومون بيريو. واستطاعت الشرطة مجددا السيطرة على الحالة بدون تدخل البعثة.

١٤ - وأفضى إنشاء لجان أمنية إقليمية وأخرى تابعة للمقاطعات إلى إيجاد إطار للتنسيق بين مكتب سيراليون للأمن الوطني، وشرطة سيراليون، والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، والسلطات المحلية، في المسائل الأمنية على مستوى المقاطعات. وقد تحلت فعالية هذه الترتيبات الأمنية في التعامل مع أحداث الشغب المشار إليها أعلاه التي وقعت في كيمينا، حيث قامت الشرطة وجهاز الأمن المحلي بتفعيل جميع الآليات الموجودة بنجاح للسيطرة على الحالة.

١٥ - ورغم ذلك، ما زال الهيكل الأمني للبلد، بما في ذلك مكتب الأمن الوطني واللجان الأمنية الإقليمية والتابعة للمقاطعات، يتطلب المزيد من المساعدة في مجال بناء القدرات. وسيكون الدعم الدولي بالغ الأهمية في تنفيذ توصيات الاستعراض الأمني الوطني، الذي أجري بتكليف من الرئيس كبا في العام الماضي. وقد اتبع هذا الاستعراض نهجا شاملا لا يغطي الجهود الرامية إلى إصلاح الشرطة والقوات المسلحة والحاجة إلى تحسين التنسيق بين أجهزة الأمن فحسب، بل يغطي أيضا دور الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة في تعزيز الأمن والاستقرار في سيراليون.

١٦ - ولم يتعرض أمن سيراليون خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأي تهديدات خارجية كبيرة. وظلت الحالة في ليبيريا المجاورة تسير نحو الاستقرار. ويتوقع أن يكون لنجاح إجراء الانتخابات الوطنية وزيادة توطيد السلام في ذلك البلد أثر مفيد على الاستقرار في سيراليون. ورغم ذلك، يمكن توقع أن تظل الحالة الأمنية في المناطق الحدودية هشة. وتواصل القوات المسلحة والشرطة في سيراليون القيام بدوريات مشتركة على الحدود، تساعد على تعزيز التنسيق التكتيكي بين الجهازين الأمنيين. غير أن وحدات الحدود تفتقر إلى المعدات أو الموارد. وستواصل البعثة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا رصد المناطق الحدودية بشكل مشترك إلى حين مغادرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

١٧ - واتخذ مزيد من الإجراءات سعيا إلى إيجاد تسوية سلمية لتزاع بيننا الحدودي بين غينيا وسيراليون. وفي أوائل أكتوبر، قام مسؤولون كبار من كلا البلدين، بمساعدة خبراء فنيين من المملكة المتحدة وفرنسا، بتفتيش موقعي للمنطقة المتنازع عليها وعقدوا مشاورات في كويندو. ولاحظ الجانبان أن التوصل إلى تسوية مبكرة للتزاع أمر حيوي لتعزيز السلام

والاستقرار في حوض نهر مانو. ويتوقع عقد مشاورات ثنائية للمتابعة حالما يقدم الخبراء تقريرهم.

رابعاً - التعاون بين البعثات

١٨ - واصل رؤساء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تبادل المعلومات وتنسيق جهودهم لإحلال السلام من خلال عقد اجتماعات منتظمة. وقد عقد الاجتماع الأخير، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في مونروفيا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق بسيراليون، أشار الاجتماع إلى التقدم المحرز في تصفية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

١٩ - وضمن التعاون الإقليمي العام بين وكالات الأمم المتحدة، عُقد الاجتماع الثاني لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في حوض نهر مانو وكوت ديفوار في كوناكري في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المعتمدة خلال الاجتماع الإقليمي الأول لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في حوض نهر مانو، المعقود في ١٥ و ١٦ شباط/فبراير في فريتاون. وقد وافق اجتماع كوناكري على زيادة تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في مختلف المجالات، بما في ذلك مبادرات تشغيل الشباب، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسائل العابرة للحدود.

خامساً - تنفيذ خطة الانسحاب

٢٠ - يجري انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفقاً للجدول الزمني المحدد وسيكتمل في نهاية كانون الأول/ديسمبر. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، كان قوام القوة ١٦٠ ١ فرداً عسكرياً عقب إعادة الكتيبة الغانية، في نهاية أيلول/سبتمبر والكتيبة الباكستانية، في تشرين الأول/أكتوبر وجزء من الكتيبة النيجيرية، في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أوطانها. ويوجد ما تبقى من القوات والمراقبين العسكريين التسعة والستين في منطقة فريتاون. وستكتمل إعادة الكتيبة النيجيرية إلى وطنها بحلول ٦ كانون الأول/ديسمبر، باستثناء الفرقة التي توفر الحماية للمحكمة الخاصة كما هو مبين في الفرع رابعاً أعلاه.

٢١ - وكان قوام الشرطة التابعة للبعثة ٤٦ فرداً في ١ كانون الأول/ديسمبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أفراد الشرطة يعملون انطلاقاً من الشعبة المركزية في فريتاون، وكذلك من كينياما، وبو، وماكين، ولونجي. وستظل مواقع الأفرقة المذكورة تواصل عملها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وحينئذ سيُعاد جميع أفراد الشرطة إلى أوطانهم،

باستثناء فريق صغير يتألف من ١٠ أفراد سيحتفظ بهم مؤقتاً في فريتاون لتيسير سلاسة الانتقال إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

٢٢ - ومن المقرر أيضاً إجراء تخفيض تدريجي في جميع فئات الموظفين المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وسيُحتفظ بنحو ٨٧ موظفاً من موظفي الدعم الإداري للاضطلاع بمهام تصفية البعثة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وسيجرى تقليص آخر في عدد موظفي التصفية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

سادساً - أمن المحكمة الخاصة لسيراليون

٢٣ - في ١ كانون الأول/ديسمبر، تولت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا زمام قيادة الوحدة العسكرية النيجيرية التي كانت في حجم السرية والتي تقوم حالياً بتوفير الحماية الأمنية في مباني المحكمة الخاصة لسيراليون. وتتولى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قيادة عمليات هذه الوحدة من مقر القيادة التكتيكية الواقع في فريتاون. وستعاد الوحدة النيجيرية إلى وطنها في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عند اكتمال نشر قوة عسكرية للحراسة من منغوليا لتحل محلها. وستخصص بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قوة للرد السريع سيتم نشرها من مونروفيا إلى فريتاون تحسباً لأي ظرف تحتاج فيه قوة حراسة المحكمة الخاصة إلى مساعدة عسكرية إضافية.

سابعاً - إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون

٢٤ - لقد وصلت الاستعدادات الإدارية لإقامة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، الذي سيبدأ عمله في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مراحلها النهائية. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على المقترحات المتعلقة بالميزانية وملاك الموظفين فضلاً عن الترتيبات اللوجستية والأمنية. وقد سبق لي أن أبلغت مجلس الأمن بنيتي تعيين فيكتور أنجيلو دا سيلفا، الذي يشغل حالياً منصب نائب الممثل الخاص في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ممثلي التنفيذي للمكتب. وسيحتفظ إلى جانب ذلك بمهامه الحالية بوصفه المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتم تعيين موظفين من البعثة ممن يستوفون الشروط ليعملوا في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

٢٥ - وقد قام فريق مشترك بين الإدارات من أمانة الأمم المتحدة والوكالات التابعة للأمم المتحدة، بتقديمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بزيارة إلى سيراليون في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر للعمل مع الحكومة وجميع الشركاء المعنيين من أجل وضع مشروع

استراتيجية لتوطيد السلام، تمثل إطارا لتنفيذ ولاية المكتب. وسينتهي المكتب من وضع مشروع الاستراتيجية حالما يياشر عمله.

٢٦ - وستستند هذه الاستراتيجية إلى العمل الذي أنجز في إطار الخطة الانتقالية لعام ٢٠٠٥، التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، وسترکز على توطيد السلام عن طريق تعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتهيئة قدرات وطنية دائمة لمنع نشوب الصراعات. وستكون أيضا بمثابة المكمّل لاستراتيجية الحكومة للحد من الفقر ولإطار عمل الأمم المتحدة المنقح للمساعدة الإنمائية.

ثامنا - تنفيذ الخطة الانتقالية لعام ٢٠٠٥

٢٧ - لقد أحرز تقدم كبير نحو إنجاز المهام المحددة في الخطة الانتقالية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري لعام ٢٠٠٥. وقد أظهر الاستعراض الثالث للخطة الانتقالية، الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر، نتائج مشجعة تبشر بالنجاح في إنجاز المبادرات التي حددتها منظومة الأمم المتحدة في سيراليون لنفسها من أجل كفالة سلام وأمن مستدامين، وتوطيد سلطة الدولة والنهوض بالحكم الرشيد وبحقوق الإنسان، ومعالجة المسائل العابرة للحدود، وإعطاء دفعة للانتعاش الوطني، ومن ثم إرساء الأسس للمضي قدما في أعمال بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

ألف - تعزيز قدرة القطاع الأمني

٢٨ - لا تزال الجهود الرامية لتعزيز قدرة القوات المسلحة لسيراليون تحظى بدعم مشجع من جانب الشركاء الدوليين لسيراليون، ومن ذلك الهبة التي قدمتها سويسرا مؤخرا في شكل شاحنات، ومعدات اتصالات تزمع أن تقدمها المملكة المتحدة. وعرضت الهند تقديم المزيد من معدات الاتصالات للقوات المسلحة، بينما تعهدت هولندا بالمساهمة بمزيد من المركبات. و ينتظر أن تتلقى سيراليون ثلاثة قوارب للدوريات من الولايات المتحدة وقاربا آخر من الصين. وستعزز هذه الأصول الحيوية إلى حد كبير من قدرة الجناح البحري للقوات المسلحة. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، سلمت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للحكومة مجمّع ثكنات مجهزة تجهيزا كاملا ليكون بمثابة مركز وطني مشترك للعمليات.

٢٩ - ومع ذلك، لا تزال الحكومة تواجه تحديات تحول دون تغطية تكلفة عمليات القوات المسلحة، لا سيما المدفوعات اللازمة للوقود ولصيانة أساطيل النقل التابعة للقوات المسلحة وللشرطة. ويحتاج الأمر أيضا إلى بذل جهود متواصلة لتحسين الظروف المعيشية لأفراد القوات المسلحة. وفي هذا الصدد، استمرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، خلال الفترة قيد الاستعراض، في تقديم المساعدة في تنفيذ مشاريع المرافق الصحية في الثكنات العسكرية في فريتاون.

٣٠ - وقد شهدت عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة الجارية لتقليص قوام القوات من المستوى الحالي المقدّر بنحو ١٣ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين إلى ١٠ ٥٠٠ فرد بحلول عام ٢٠٠٧ تباطؤا كبيرا بسبب شحة الموارد المتاحة للوفاء باحتياجات هذا التقليص. ولا يزال برنامج التدريب وإعادة التشكيل يعتمد اعتمادا كبيرا على الدعم الدولي، وسيكون في حاجة إلى موارد إضافية إذا أريد إنجازها في موعده. وفي هذا الصدد، أعرب الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب بقيادة المملكة المتحدة عن التزامه بتقديم التدريب المتواصل للقوات المسلحة لسيراليون حتى عام ٢٠١٠ على أقل تقدير.

٣١ - ويصل القوام الحالي لشرطة سيراليون إلى نحو ٩ ٥٠٠ فرد. وقدمت شرطة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، حتى اليوم، التدريب لنحو ٤ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة، شمل مجالات مثل التدريب الأساسي للشرطة، وتدريب المديرين، والمعرفة بالحاسوب، وحقوق الإنسان، وأمن المطارات، وقيادة المركبات، والإشراف على الانتخابات، ودعم الأسر، والاستخبارات الجنائية، ومراقبة أنشطة تعدين الماس والأنشطة عبر الحدود، فضلا عن عقد دورات تدريبية للمديرين في المناصب المتوسطة والعليا. وقدمت أيضا الإرشاد على الصعيد الميداني في مسائل المراقبة الروتينية، من قبيل التعامل مع المشتبه بهم، وكتابة التقارير، وإجراء التحقيقات، وتسيير الدوريات، فضلا عن عمليات الإشراف الرامية لجعل دائرة الشرطة قريبة من الناس وأنشطتها في مجال المراقبة مجتمعية المنحى.

٣٢ - وتنتشر شرطة سيراليون حاليا في جميع أرجاء سيراليون، ولديها ٧٤ مخفرا و ١١٢ مركزا للشرطة أقيمت في مختلف أنحاء البلد. واستنادا إلى تقييم البعثة، يرجح أن تكون قوة شرطة سيراليون قادرة على تدريب أفراد الشرطة الباقين للوصول بقوامها إلى الحد المستهدف المأذون به وهو ٩ ٥٠٠ فرد بحلول عام ٢٠٠٦. بيد أن الافتقار إلى أماكن الإيواء لا يزال يعرقل انتشار أفراد الشرطة في الأقاليم.

٣٣ - ويتوقع أن تتمكن شرطة سيراليون من تدريب كامل قوامها بحلول عام ٢٠٠٦، وأن تكون قادرة على التعامل بفاعلية مع التهديدات الداخلية في أماكن معينة، ومع ذلك، يرجح أن تواجه تحديات خطيرة، لا سيما في المقاطعات، في حال نشوب أزمات على مستوى البلد، نظرا لأوجه القصور التي تعاني منها في مجالي الاتصالات والنقل. وثمة تحد آخر لا يزال يواجه الحكومة، ويتمثل في توفير أسباب الإنفاق على قوات الشرطة، لا سيما من حيث

المرتبات وصيانة المعدات. إضافة إلى ذلك، ثمة أنباء تشير إلى أن الفساد لا يزال مستشرياً في بعض وحدات الشرطة، بالرغم من الجهود التي تُبذل لمعالجتها.

٣٤ - وتشهد علاقات العمل بين القوات المسلحة وقوات الشرطة تحسناً مستمراً. فالعمليات المشتركة التي تجري بانتظام بين القوتين في مناطق على طول حدود البلد بينت أن ثمة تعاوناً وثيقاً بين هاتين المؤسستين الأمنيتين. على أنه، إذا كان العديد من كبار الضباط العسكريين يقرون بأسبقية شرطة سيراليون في ما يتعلق بالحفاظ على القانون والنظام في البلد بأسره، فثمة تصورات جوهرية خاطئة بشأن دور الشرطة لا تزال مستحكمة في أوساط بعض شرائح الجيش والمجتمع. وعلى العموم، ثمة مؤشرات مشجعة على أن القطاع الأمني لسيراليون سيتمكن تدريجياً، بفضل الدعم المتواصل على المدى البعيد من الشركاء الدوليين، من التغلب على التحديات المتبقية.

باء - توطيد سلطة الدولة

٣٥ - لقد بُذلت جهود جبارة أخرى في سبيل توزيع سلطة الحكومة وخدماتها. وقد أناطت الحكومة المسؤولية عن الخدمات الإدارية الرئيسية في مجالات التعليم والصحة والزراعة بالمجالس المحلية، وقامت بمراجعة معدلات الضريبة على المستوى المحلي. وقد تحقق، بوجه عام، تقدم كبير في إعادة بناء الهياكل الأساسية والمؤسسات الحكومية المحلية.

٣٦ - وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، فإن قدرة المجالس المحلية على تقديم الخدمات للسكان المحليين على نحو فعال، لا تزال تعترضها عوائق تتمثل في الافتقار إلى الموظفين المؤهلين، وكذلك شحة الموارد والقيود اللوجستية، وضعف الهياكل الأساسية للاتصالات. وثمة حاجة أيضاً لبذل المزيد من الجهود لتحقيق الانسجام في توزيع المسؤوليات بين المجالس المحلية ونظام المشيخة التقليدي.

جيم - سيطرة الحكومة على قطاع التعدين

٣٧ - تواصل الحكومة تنفيذ تدابير لتؤكد من جديد سيطرتها على استخراج الماس بقيامها بإصدار المزيد من تراخيص التعدين. ونتيجة للتقدم الذي أحرز في هذا المجال، زادت صادرات الماس من ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تم تصدير ما قيمته ١٠٩ ملايين دولار من الماس. وقد ربطت هذه الزيادة الملحوظة في الصادرات بتزايد سيطرة الحكومة على استخراج الماس من خلال تنفيذ خطة عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات وتدابير أخرى بهذا الشأن اتخذتها الحكومة.

٣٨ - ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز مراقبة المناجم واستخراج الماس وكذلك تعزيز الأمن لا سيما في المناطق التي اكتشفت فيها مناجم جديدة. وبالرغم من نشر مراقبي تعدين في مناطق استخراج الماس الرئيسية على مستوى البلد، فقد ظل عملهم محدودا بسبب انعدام وسائل النقل والقيود اللوجيستية الأخرى. ولذلك، لا يزال ٥٠ في المائة من أنشطة استخراج الماس في البلد غير مرخصة. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت حقوق استخراج الماس وحدوده تعتبر مصدرا رئيسيا للزاعات بين المشيخات. كذلك فإن الأعداد الكبيرة من الشباب المنخرطين في أنشطة التعدين غير المشروعة فضلا عن الصلاحيات غير المنظمة إلى حد كبير لسلطات المشيخات فيما يتعلق بإصدار رخص التعدين تشكل تحديا أمام ما تبذله الحكومة من جهود لتشجيع المستثمرين المحتملين. ولذلك، فإن إخضاع أنشطة استخراج الماس للسيطرة الفعلية سيستغرق وقتا طويلا يتطلب مشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي ودعمًا دوليًا لفترة طويلة بعد رحيل البعثة.

تاسعا - الانتعاش الاقتصادي

٣٩ - تبلغ توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لسيراليون لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، ما نسبته ٧,١ في المائة و ٦,٥ في المائة على التوالي. ولا يزال المصدران الرئيسيان للنمو في الاقتصاد هما الزراعة والتعدين تكملهما صناعة الخدمات وبدرجة أقل الصناعات التحويلية.

٤٠ - ويمكن أن يؤدي حدوث انخفاض متوقع في المعونة الأجنبية بسبب الإنهاء التدريجي للمساعدة الإنسانية والمساعدة المقدمة لتحقيق الانتعاش بعد انتهاء الصراع، وكذلك ما يلاحظ من ارتفاع في مستويات الفساد، إلى انخفاض هائل في تدفقات الأموال الأجنبية. وسيكون لذلك أثر سلبي على ميزان المدفوعات واستقرار الاقتصاد الكلي والاستثمار اللازم للنمو. وينبغي المحافظة على نمو قدره ٦ في المائة في السنة لسيراليون على الأقل حتى تحقق الهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ بالرغم من أن ذلك يتوقف إلى حد كبير على توافر الموارد للاستثمار من تدفقات المعونة الدولية والوفورات المحلية.

٤١ - ويعتبر الميزان الضريبي في تحسن إلا أنه ينبغي أن يدار بعناية خلال السنتين القادمتين. ومن المتوقع أن يخفض التضخم إلى أقل من عشرة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وبالرغم من تحسن قاعدة صادرات البلد، بشكل رئيسي بسبب تصدير الموارد المعدنية، لا يزال مستوى الواردات مرتفعًا. وفي هذا الصدد، ما برح تأثير سيراليون بالعوامل الخارجية قويا. وسيكون لتعزيز تنمية أنشطة القطاع غير الرسمي والقطاع الخاص أهمية بالغة لخلق فرص عمل وإدراج

الدخل على المدى القصير، إذ أن القطاع الرسمي يفتقر حاليا إلى القدرات الكافية والبنية التحتية للبلد لا تزال ضعيفة.

٤٢ - ومن المسائل المثيرة للقلق فيما يتعلق بتحقيق استقرار طويل الأمد بشكل خاص، بلوغ معدل الفقر ٧٠ في المائة، وارتفاع البطالة بين الشباب، وسوء نوعية تقديم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والتصور العام بأن المؤسسات العامة لا تزال غير قادرة على تقديم الخدمات بسبب الفساد. وتبلغ فجوة الفقر على الصعيد الوطني، أي معدل استهلاك الشخص العادي دون حد الفقر ٢٩ في المائة، بينما يتركز الفقر الشديد في المناطق الريفية. وتتصل بهذه التحديات أوجه تفاوت خطير بين الجنسين، خاصة فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة التي تبقى إمكانيات وصولها إلى مرافق الائتمان الرسمية محدودة بسبب افتقارها إلى ضمانات إضافية. وكذلك لا تزال إمكانية حصول المرأة على أرض في المناطق الريفية أقل بسبب الحقوق التمييزية المتعلقة بالميراث.

٤٣ - ومن المهم أن تواصل الجهات المانحة تقديم الدعم إلى سيراليون من خلال استراتيجية الحد من الفقر في البلد، التي توفر إطارا للحد من الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وعقد اجتماع للفريق الاستشاري المعني بسيراليون في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في لندن حيث قدمت الحكومة ورقتها الاستراتيجية للحد من الفقر إلى الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بمن فيهم أعضاء وكالات تابعة للأمم المتحدة. وناقش الاجتماع أيضا المسائل ذات الأولوية كالبطالة بين الشباب وبناء القدرات والحاجة إلى مكافحة الفساد والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد أكدت الجهات المانحة مجددا توافر ٨٠٠ مليون دولار لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧.

عاشرا - حقوق الإنسان

ألف - رصد حقوق الإنسان وتعزيزها

٤٤ - لا يزال الاتجاه المتزايد نحو احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مستمرا خاصة في مجال الحقوق المدنية والسياسية. وتبذل حاليا جهود، حسب ما أوصت به لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة، لإلغاء أو تعديل أحكام قانون النظام العام لإزالة القيود غير الضرورية المفروضة على حرية التعبير. ومنذ تقديم تقريره السابق، لم ترد أي تقارير عن أعمال قتل تعسفية أو عن تنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو عن وجود نمط شائع لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى الذي لا يزال واسع الانتشار.

٤٥ - ولا يزال التقدم المحرز في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بطيئاً. فما برحت غالبية شعب سيراليون مهمشة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. بما في ذلك الافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب جراء عدد من العوامل مثل الأمية والفقر والفساد وأوجه القصور في الحكم الرشيد.

٤٦ - ولا تزال مسألة إقامة نظام قضائي فعال تمثل تحدياً هاماً. وبالرغم من الدعم الملحوظ الذي وجه نحو تشييد وإصلاح دور المحاكم ومرافق السجون في جميع أنحاء البلد، فإن هذا لم يواكب بإعمال فعلي للعدالة.

٤٧ - وقد تفاقمَت المشاكل الناجمة عن اكتظاظ السجون بالمساجين بفعل تضائل إمكانيات الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية والمشورة القانونية للسجناء بالإضافة إلى تقطع إمدادات المياه المقدمة إلى السجناء. وبالرغم من أن الأمم المتحدة قدمت حلولاً قصيرة الأجل لتخفيف وطأة التراكم في القضايا المتأخرة ومشاكل المياه في السجون فإن الحكومة تحتاج أيضاً إلى اتخاذ تدابير طويلة الأجل للتصدي لتلك التحديات.

٤٨ - وقد أحرز تقدم بشأن إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وأذنت الحكومة لوزارة العدل بالمضي قدماً في إنشاء اللجنة، وطلبت مساعدة تقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتقوم البعثة بدعم من المفوضية بالتعاون مع الوزارة في هذا الصدد لاختيار مفوضين وتعيينهم وفقاً لقانون لجنة حقوق الإنسان. واستجابة لطلب مقدم من الحكومة، تعاقدت المفوضية مع خبير استشاري قدم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر لتيسير المشاورات وتقديم خدمات استشارية لإنشاء اللجنة.

باء - تقرير لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة

٤٩ - أصدرت البعثة، ضمن مشروع التعاون التقني التابع للمفوضية لتقديم الدعم في مجال نشر تقرير لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة وتنفيذه، نسخة موجزة من التقرير وأقامت عدة حلقات عمل. بما فيها حلقات مع أعضاء البرلمان لرفع الوعي بشأن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة. وقد قامت البعثة أيضاً بتيسير توزيع التقرير على مستوى البلد. بما في ذلك إصدار نسخ مناسبة للأطفال.

٥٠ - ومن أجل تشجيع مشاركة المجتمع المدني وتبني عملية المصالحة الوطنية على الصعيد المحلي، قدم مشروع المفوضية أيضاً منحاً إلى مركز التحقيق في وسائط الإعلام والتكنولوجيا والفريق العامل المعني باستجلاء الحقائق والمصالحة لإجراء عمليات تدريب مختلفة ووضع برامج عامة لرفع الوعي وتقديم الدعم لمبادرات المصالحة المحلية.

٥١ - وبالرغم من أن "الورقة البيضاء" التي قدمتها الحكومة قبلت التوصيات العديدة للجنة استجلاء الحقائق والمصالحة، من حيث المبدأ، فإن سرعة تنفيذ التوصيات لا تزال بطيئة. فقد انقضى أكثر من عام منذ تقديم التقرير ولم تعد الحكومة بعد خطة عمل شاملة لتنفيذ التوصيات. ومع ذلك، قدمت منظمات المجتمع المدني مؤخرًا مشروع قانون شامل إلى البرلمان بشأن إلغاء بعض التشريعات حسب ما أوصت به لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة. وقررت الحكومة أيضًا أن تعمل لجنة حقوق الإنسان عند إنشائها بوصفها لجنة متابعة لرصد مدى امتثال الحكومة لتوصيات اللجنة وتنفيذها.

٥٢ - ومن المقرر عقد مؤتمر، اقترحته المفوضية، لأصحاب المصلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لاستعراض حالة حقوق الإنسان في سيراليون وتقييم التحديات والقيود والمهام المتبقية التي ينبغي الاضطلاع بها في الفترة التي تلي رحيل البعثة. ويهدف المؤتمر أيضًا إلى المساهمة في وضع خطة عمل فعالة ومنسقة لعنصر حقوق الإنسان خلال عام ٢٠٠٦.

حادي عشر - المسائل الجنسانية

٥٣ - لا تزال البعثة تواصل العمل مع الحكومة والمجتمع المدني لنشر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وخلال الفترة قيد النظر، عقدت حلقات عمل في فريتاون وفي المحافظات للإدارة المحلية والمنظمات غير الحكومية بشأن تنفيذ القرار.

٥٤ - ولا تزال قدرات وزارة الرعاية الاجتماعية والمسائل الجنسانية وشؤون الأطفال المكلفة بتنسيق برامج المساواة بين الجنسين داخل الحكومة محدودة. وتتركز المنظمات غير الحكومية المناصرة لحقوق المرأة إلى حد كبير في فريتاون وتفتقر إلى الموارد. ولذلك على الشركاء الإنمائيين في سيراليون مواصلة تقديم الدعم اللازم لبناء قدرات الوزارة والمنظمات النسائية لتمكينها من الدعوة لأنشطتها وتنسيقها بفعالية من أجل تعزيز حقوق المرأة.

ثاني عشر - مسائل الانضباط وسلوك الأفراد

٥٥ - استمرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تكثيف جهودها لإذكاء وعي أفرادها من المدنيين والعسكريين وتدريبهم في مجال منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في قواعد السلوك في الأمم المتحدة. وعملت البعثة أيضًا بالتعاون مع اليونيسيف لتدريب منسقي وكالات الأمم المتحدة لشؤون الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وتشارك البعثة أيضًا مشاركة نشطة في لجنة التنسيق المعنية بمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وهي شبكة تمتد على نطاق القطر وتضم ممثلين من منظمات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية، وغير الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني.

٥٦ - وتصدر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تعميمات إعلامية لمساعدة موظفي الأمم المتحدة على فهم نوعيات السلوك التي تشكل استغلالا جنسيا واعتداء جنسيا. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد قائمة بالمرافق "المخطور ارتيادها" في فريتاون والمدن الرئيسية الأخرى، واتخذت ترتيبات مراقبة صارمة لضمان امتثال موظفي الأمم المتحدة لهذا النظام. وستستمر الآليات القائمة لمنع حالات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحقيق فيها تعمل في إطار مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

ثالث عشر - المسائل المتعلقة بدعم البعثة

٥٧ - لا يزال العنصر الإداري في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يتولى إعداد الهيكل اللوجستي والإداري لتيسير عملية الانتقال إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. وينتظر أن تكتمل الترتيبات اللوجستية الضرورية لدعم تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويجري تسليم حكومة سيراليون عددا من المخيمات التي كانت تستخدمها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولن يحتاج إليها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

٥٨ - وأكملت البعثة أيضا عملية توسيع كبيرة لمخيم قوة الحرس التي توفر الأمن للمحكمة الخاصة. وتقوم البعثة أيضا بشحن ما لا يحتاج إليه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون من أصول إلى عمليات حفظ السلام الأخرى.

رابع عشر - ملاحظات

٥٩ - إن البعثة برحيلها من سيراليون، تترك وراءها بلدا زائرا بالإمكانات في تحقيق استقرار دائم، وديمقراطية وازدهار. وخلال السنوات الست التي عملت فيها البعثة في سيراليون، تمكنت من إقامة شراكة فعالة مع الفريق القطري للأمم المتحدة، وبلدان المنطقة دون الإقليمية، ومجتمع المانحين، والمنظمات الإنسانية، والمجتمع المدني في سيراليون، والحكومة، وضعت سيراليون في مسار صحيح نحو الانتعاش في فترة ما بعد الصراع. ونتيجة لهذا الجهد التعاوني، تهيأت بيئة أمنية مستقرة في جميع أنحاء البلد وتم إحراز تقدم كبير نحو إعادة بناء قطاع الأمن. حيث تمت استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء سيراليون واتخذت خطوات كبيرة نحو إعادة بسط سيطرة الحكومة على قطاع تعدين الماس في البلد.

٦٠ - وهناك تحسن أيضا في حالة حقوق الإنسان، وهناك تقدم في الجهود المبذولة لتعزيز التماسك، والمصالحة والتسامح على المستوى الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، حققت سيراليون انتعاشا اقتصاديا متواصلا طوال السنوات الثلاث الماضية. وبدأت سيراليون أيضا تبني

علاقات سلمية مع جارائها تعود بالفائدة على الجميع. ولهذا، فقد نجحت البعثة في إكمال ولايتها في حفظ السلام.

٦١ - ويعد إكمال مرحلة حفظ السلام نقطة تحول أخرى بالنسبة لسيراليون فيما يتعلق بنشاط الأمم المتحدة. فالمهام التي تواجه هذا البلد في متابعة برنامجها لبناء السلام في فترة ما بعد الصراع تشكل تحديات لا تقل عن التحديات التي واجهتها خلال مرحلتي حفظ السلام والإغاثة في حالات الطوارئ. وتشكل الحالة الاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص، تحديا كبيرا، بل قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي الذي تتمتع به سيراليون حاليا. ولذا يجب على هذا البلد، أن يعمل، بمساعدة شركائه في التنمية، على مضاعفة جهوده لمعالجة مشكلة الفساد المستشري، ومواصلة اتباع سياسات تضمن استمرار النمو الاقتصادي، من أجل خلق فرص للعمل والحد من الفقر.

٦٢ - ولا بد من الاهتمام الدائم بتعزيز قدرة الحكومة على توفير الخدمات للسكان، وخصوصا في مجالات التعليم، والصحة والمرافق الصحية. وبإحراز تقدم في هذه المجالات الحاسمة، يمكن أن يبدأ السكان، الذين عانوا من وحشية الصراع، أن يروا فوائد السلام ويلمسوها.

٦٣ - وتتوقف استدامة الاستقرار أيضا على قدرة الحكومة ونجاحها في المضي بخطى ثابتة في تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن إلى نهايته. وفي هذا الصدد، وفيما يحظى بنفس القدر من الأهمية مواصلة الجهود لتعزيز قدرات المؤسسات التي يقوم على أساسها الحكم السليم، وبخاصة في القطاع القضائي. وتتطلب هذه الجهود مستوى من الموارد لا تقدر سيراليون على توفيرها بمفردها. ولذا سيكون من الأهمية بمكان أن يواصل المانحون دعمهم لبرامج الإصلاح الحاسمة هذه.

٦٤ - ولكن بالرغم من التحديات التي سبق ذكرها، لا يزال أمام سيراليون مستقبل واعد. فبالإضافة إلى ما تبذله الحكومة من جهود جديرة بالثناء، لا يزال الشركاء الدوليون لهذا البلد، بما في ذلك مجتمع المانحين، يكونون له نوايا طيبة. وإنه لأمر مشجع للغاية، في هذا الصدد، أن أرى نتائج اجتماع الفريق الاستشاري، المعقود مؤخرا في لندن، الذي تعهد فيه المانحون بتقديم مزيد من الدعم إلى سيراليون بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ثم إن المجتمع الدولي بين عمليا عزمه على تأمين المكاسب التي تحققت منذ بداية نشر البعثة، وذلك بإنشائه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، الذي أنيطت به ولاية قوية لدعم جهود الحكومة في بناء السلام في فترة ما بعد الصراع من أجل كفالة إحلال السلام والأمن،

وتوطيد سلطة الدولة، وتعزيز الحكم السليم، وحقوق الإنسان، ومعالجة القضايا عبر الحدود، ودفع الإنعاش الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.

٦٥ - وأرى أيضا بوادر مشجعة في الحماس الذي أبدته الأحزاب السياسية في سيراليون وقد بدأت التحضير للانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠٠٧. ويتعهد المانحون بتقديم دعم كبير للعملية الانتخابية. بيد أني أناشد الأحزاب السياسية أن تضطلع بأنشطتها الانتخابية بطريقة لا تزعزع ما تنعم به حاليا من سلام واستقرار حققتهما بعد جهد جهيد. وتشكل هذه الانتخابات اختبارا مهما لا لقدرة البلد على كفاءة استمرار الحكم الديمقراطي فحسب، بل ولقدرة قطاع الأمن فيه على حفظ القانون والنظام، وعلى حفظ بيئة أمنية مستقرة في ظل الجو السياسي الدقيق الذي ستخلقه الانتخابات لا محالة.

٦٦ - وعلى خلفية تاريخ البعثة الفريد، لا يسعني إلا أن أعرب عن شعوري بالارتياح وأنا أقدم هذا التقرير الأخير عن البعثة. فالاختبارات والابتلاءات التي واجهتها البعثة إبان أزمة عام ٢٠٠٠، والتدابير التي اتخذت لتغيير مجرى أحوالها، والإنجازات التي حققتها خلال الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى يومنا هذا، كلها باهرة حقًا. وتوفر تجربة خروج البعثة من محنة عام ٢٠٠٠ فرصة لاستخلاص دروس غزيرة ومفيدة لعمليات حفظ السلام في المستقبل. وقد بدأت الأمانة العامة بالفعل استخلاص أفضل الممارسات من تلك الدروس.

٦٧ - كذلك فتحت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون آفاقا جديدة في عدد من المجالات المهمة. فقد كانت أول عملية حفظ سلام للأمم المتحدة تحل محل قوة حفظ سلام موازية في شبه المنطقة. وكانت أيضا أول بعثة تدخل في ترتيب دعم "يتجاوز الأفق" مع دولة عضو، هي، في هذه الحالة، المملكة المتحدة، التي، بدورها، شرعت في ذات الوقت في تنفيذ برنامج لإصلاح قطاع أممي لتكميل جهود البعثة. وقد استحدث أيضا، ولأول مرة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، مفهوم البعثة المتكاملة حيث تضمنت نائب ممثل خاص مكلف بثلاث وظائف، قام بتوحيد جهود البعثة ومواردها، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للعمل معا نحو تحقيق أهداف مشتركة في مراحل مختلفة من عملية السلام.

٦٨ - كذلك فعلت استراتيجية انسحاب البعثة نهجا ابتكره مجلس الأمن، حيث قامت على الانسحاب التدريجي للعنصر العسكري للبعثة خطط له بعناية، وبمقاييس محددة معينة. وقد أتاح هذا النهج لسيراليون الحيز الأمني اللازم لتوطيد السلام طوال السنوات الثلاث الماضية. كذلك يُعد إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، بطابعه المتكامل، وولايته الشاملة لبناء السلام، مبادرة سباقة أيضا. إضافة إلى ذلك، تم اختبار النهج الإقليمي لعمليات حفظ السلام لأول مرة عن طريق التعاون المشترك بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. وقد ارتقت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثاتها الشقيقة في المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون المشترك بين البعثات إلى مستويات أرفع، تجاوزت تبادل المعلومات، إلى الاضطلاع بعمليات منسقة في المناطق الحدودية، وتقاسم الأصول اللوجستية، ومؤخرا وضع وحدة عسكرية نشرت في سيراليون تحت قيادة عملية حفظ السلام في ليبيريا.

٦٩ - ومع ذلك، لا يزال يساورني القلق من تقلب الحالة الأمنية والسياسية في الجوار المباشر لسيراليون، التي قد تستمر لتشكل تحديات أمنية خطيرة للبلد. ومع ذلك، من بواعث سروري أن ألاحظ أن وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا معا قد مكن بلدان حوض نهر مانو من البدء في بناء علاقات سلمية ومفيدة للجميع، وهو ما سيساعد كلا منها في تعزيز أمنه. وفيما تبذل سيراليون جهودا تستحق عليها الثناء، في إعادة بناء علاقات جوار حسنة، لا بد من تدعيم هذه الجهود بإعادة إحياء اتحاد حوض نهر مانو، وإنشاء آليات جديدة للتعاون الأمني فيما بين سيراليون وغينيا وليبيريا وكوت ديفوار.

٧٠ - وفي الوقت ذاته، يؤمل أن تظل أعمال حفظ السلام المتواصلة في ليبيريا في الفترة التي تعقب الانتخابات عامل استقرار رئيسي لسيراليون، وكذا لحوض نهر مانو الأوسع. وسيكون من المهم أيضا لسيراليون أن تتضافر الجهود لحل الأزمة في كوت ديفوار، ذلك لأن وجود محاربين مسلحين في أي بلد في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية لا يبشر بالخير بالنسبة لاستقرار الجميع.

٧١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الأفراد المدنيين والعسكريين السابقين والحاليين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ولممثلي الخاص، دودي مواكاواغو، وجميع قادة البعثة السابقين، الذين بفضلهم نجحت البعثة في إكمال ولايتها. وأزجي شكري أيضا لبقية أعضاء منظومة الأمم المتحدة في سيراليون، وكذا لمجتمع المانحين والمنظمات الإنسانية لمساهماتها البارزة في توطيد السلام والاستقرار اللذين تنعم بهما سيراليون الآن. كذلك، فإن حكومة سيراليون وشعبها يستحقان الثناء لما تحلوا به من مرونة ملحوظة، ولحسن استفادتهما من الفرصة التي وفرتها الشركاء الدوليون لانتشال بلدهما من الأزمة.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات في ١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٥

ألف - العنصر العسكري

البلد	العدد
الأردن	٧٠
ألمانيا	٠٨
باكستان	٢٩٠
بنغلاديش	٢٣٢
نيجيريا	٤٤٩
المراقبون العسكريون	٦٩
المجموع	١ ١٩٨

باء - شرطة الأمم المتحدة

البلد	العدد
الأردن	٠٢
باكستان	٠١
تركيا	٠٣
زامبيا	٠٤
زمبابوي	٠٢
السويد	٠٢
غامبيا	٠٢
غانا	٠١
كينيا	٠١
ماليزيا	٠١
ناميبيا	٠٢
نيبال	٠٣
نيجيريا	٠٤
الهند	٠٢
المجموع	٣٠

